تسريب بند خطير من الاتفاق السعودي الإيراني بشأن حرب اليمن

كشف الصحفي الإسرائيلي البارز إيدي كوهين، عن بندٍ مُسرّب من الاتفاق السعودي الإيراني الذي جرى التوصل إليه مؤخراً، وأشّر لوضعية سياسية جديدة في المنطقة.

ويُظهر البند الذي يتحدث عنه إيدي كوهين، ما يمكن اعتبارها تنازلات سعودية لجماعة الحوثي التي تقاتل السعودية في اليمن بدعم من إيران.

وتحت عنوان: "تسريب خاص"، قال كوهين في تغريدة عبر حسابه بموقع "تويتر": "بند من بنود الاتفاق الفارسي ـ السعودي برعاية الحزب الشيوعي الصيني هو عدم مس سلاح الفصائل والأحزاب الشيعية المسلحة في الدول العربية وعدم تدخل كلا الطرفين إلا إذا طلب رئيس الدولة ذلك وإنهاء الحرب في اليمن ودفع تعويضات مالية لحكومة الحوثي في صنعاء".

وكانت إيران والسعودية قد أعلنتا يوم الجمعة، الاتفاق على إعادة العلاقات الدبلوماسية، وإعادة فتح سفارتيهما في كلا البلدين، بعد 7 سنوات من التوترات بين البلدين. وذلك بوساطة صينية.

وأعطى الاتفاق آمالاً حول إعطاء دفعة قوية لجهود إرساء السلام في اليمن وإنهاء حرب مدمّرة وضعت أحد أفقر بلدان العالم، على حافَة الانهيار الشامل.

ولعبت إيران دوراً سلبياً جداً في الأزمة اليمنية من خلال تسليح المتمردين الحوثيين، فيما تؤكد مصادر عربية وغربية أنّ مفتاح حلّ الأزمة يبقى بيد طهران، وأنّ ميليشيا الحوثي لا تملك قرارَ استمرار الحرب أو إنهائها.

ويعاني اليمن حرباً بدأت عقب انقلاب الحوثيين على السلطة بقوة السلاح والسيطرة على العاصمة صنعاء وعدة محافظات نهاية 2014، بإسنادٍ من قوات الرئيس السابق علي عبدا صالح الذي قتل في 2017، بمواجهات مع مسلحي الجماعة إثر انتهاء التحالف بينهما.

وازدادت حدة النزاع منذ مارس/أذار 2015، بعد أن تدخّل تحالف عسكري عربي بقيادة السعودية دعماً للشرعية في مواجهة انقلاب الحوثيين المدعومين من إيران.

وفي أعقاب تلك الخطوة، قالت بعثة إيران لدى الأمم المتحدة، إنّ التوصل إلى اتفاق مع السعودية لإعادة العلاقات الثنائية، سيسهم في التوصل إلى تسوية سياسية تنهي الحرب في اليمن.

وأضافت البعثة الإيرانية في بيان، أن الاتفاق مع السعودية سيسرع الجهود لتجديد اتفاق وقف إطلاق النار، ويسهم في بَدء حوار وطني وتشكيل حكومة وطنية شاملة في اليمن.